دور النظم الانتخابية في إدارة التنوع السياسي في العراق (2005-2021)

عمار صالح جبار البهادلي* / أ.د. خميس دهام حميد

ammarnubra88@gmail.com

ملخص :

لا ينكر ما للنظم الانتخابية من دور في إدارة التنوعات الاجتماعية والحزبية المختلفة، لذا تشترط أدبيات النظم الانتخابية في مراحل تصميم أي نظام انتخابي داخل الدول التي تشهد انقسامات وتنوعات بسيطة أم معقدة أن يضمن التمثيل أربعة مستويات وهي (التمثيل الجغرافي، التمثيل الأيديولوجي، التمثيل الحزبي، التمثيل الوصفي)، لتكون المجالس النيابية مرآة الأمة. كما لا يمكن النظر إلى النظم الانتخابية كآليات لتشكيل الهيئات الحاكمة فقط، وإنما أيضًا كأداة لإدارة التنوع السياسي (الحزبي)، وذلك عبر ما يقدمه النظام الانتخابي من حوافز للتنوعات السياسية وللمكونات العرقية والإقليمية واللغوية والأيديولوجية أولًا، ومن خلال تشجيع المقترعين بالتصويت خارج مجموعاتهم لأحزاب مثلت مجموعات مختلفة ثانيًا.

كلمات مفتاحية : النظام الانتخابي، التنوع السياسي، التنوع الاجتماعي، إدارة التنوع.

The Role of Electoral Systems in Managing Political Diversity in Iraq (2005-2021)

Ammar Saleh Jabbar Al-Bahadli

Prof. Dr. Khamis Daham Hamid

ABSTRACT

There is no denying the role of electoral systems in managing different social and partisan diversities. Therefore, the electoral systems principals require in the stages of designing any electoral system within countries that

witness simple or complex divisions and diversities, that representation should ensure four levels, namely (geographical representation, ideological representation, partisan representation, descriptive representation), so that parliaments are the mirror of the nation. Electoral systems can not only be seen as mechanisms for forming governing bodies, but also as a tool for managing political (partisan) diversity, through the incentives the electoral system provides for political diversity and for ethnic, regional, linguistic and ideological components first, and by encouraging voters to vote outside their groups for parties that represented different groups secondly.

Keywords: electoral system, political diversity, social diversity, diversity management.

المقدمة

لا يمكن النظر إلى النظم الانتخابية كوسائل انتخابية فقط، بل آليات لإدارة الصراع داخل المجتمع، لا سيَّما أن مهمة التعامل مع التنوع السياسي تحتاج إلى أدوات فعالة للتمكن من إدارة هذا التنوع بطريقة سلمية، والنظم الانتخابية أحد هذه الأدوات التي كشفت عن نجاعتها في بعض التجارب العالمية.

ويمكن عد النظم الانتخابية بأنها إحدى الاستراتيجيات التساومية لإدارة التنوع (الحزبي) في العراق، لأنها تعمل على إيجاد نوع من التوازن بين المكونات وتقدم حوافز للأحزاب السياسية على بناء قاعدة مؤسساتية، لذا سنسلط الضوء على مختلف النظم الانتخابية التي استخدمت في العراق للمدة (2005-2021) وكيفية اعتمادها كآليات لإدارة التنوع السياسي.

أهمية البحث: كثرة الأحـزاب السياسية وتعدد اتجاهاتها الآيديولوجية أعطت لموضوعة (النظم الانتخابية وإدارة التنوع السياسي) أهمية قصوى في هذه المرحلة بالذات، على اعتبار ان إدارة التنوع السياسي ليست بالمهمة اليسيرة، فهي تحتاج الى نظام

انتخابي قادر ان يستجيب لمطالب شركاء العملية الانتخابية.

إشكالية البحث: تنطلق الدراسة من إشكالية جوهرية مفادها ماهية النظام الانتخابي الكفيل بإدارة التنوع السياسي المعقد في العراق من حيث نوع النظام وطبيعة الدوائر الانتخابية وشكل القائمة الانتخابية؟

فرضية البحث: بعد معالجة الدراسة بشكل موضوعي، استند متن الدراسة على افتراض ذا بعدين الأول يؤكد أن نظام التمثيل النسبي هو الانجع لإدارة التنوع السياسي في العراق على المدى القريب، فيما ينهض البعد الثاني بأحتمالية الذهاب الى النظام الانتخابي المختلط على المدى المتوسط لما يتمتع به من مزايا توافقية وحلول وسطية فضلاً عن الحداثوية التي يتصف بها.

منهجية البحث: بغية الالمام بكل جوانب الدراسة فتم الاستعانة بعدة مناهج منها منهج التحليل النظمي لتحليل آليات عمل الأنظمة الانتخابية من حيث المدخلات والمخرجات، والمنهج التاريخي للوقوف على بعض التجارب العالمية، واخيراً المنهج القانوني كمدخل يعين الباحث على تفكيك النصوص الدستورية والقانونية الانتخابية.

هيكلية البحث: توزع البحث في مقدمة وخاتمة فضلاً عن محورين، الأول تناول ادراة التنوع السياسي بنظام التمثيل النسبي، فيما عالج الثاني إدارة التنوع السياسي بنظام الصوت الواحد غير المتحول.

اولاً- إدارة التنوع السياسي بنظام التمثيل النسبي

أدبيات النظم الانتخابية تميز بين نوعين من النظم الانتخابية، بعضها مشجعة على إدارة التنوع السياسي وأخرى تدفع إلى الإقصاء السياسي، من بينها نظم تمثل آلية للاستيعاب المؤسسي، حيث تقوم على تكوين مؤسسات سياسية يشارك فيها أبناء مختلف الجماعات، ويعد هذا النوع هو الأهم من بين الاستراتيجيات التساومية، لأنه يُسهم في إشراك أغلب أفراد الجماعات المتنوعة في كافة الأنشطة والميادين[1].

(1) زهراء عبد الأمير الحربي، مستقبل إدارة التنوع وآلياته في العـراق، مجلة إنكي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (3)، جمعية إنكي العلمية ومركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في العراق، شباط 2022، ص290.

والتجربة الانتخابية في العراق بين عامي (2005-2018) أخرجت نظام التمثيل النسبي استنادًا لطبيعة الانقسامات السياسية والمجتمعية، على اعتبار أن فهم الخصائص السكانية والتوزيع الجغرافي والتنوع السياسي هو أمر مهم لمحاولة وضع علاج مؤسساتي، بمعنى برلمان ممثل لكل الميول والأيديولوجيات والتنوعات السياسية والاجتماعية، على اعتبار أن نظام التمثيل النسبي هو الأقرب إلى الواقعية في هذه الأوضاع[2].

والتجربة الانتخابية في العراق بين عامي (2005-2018) أخرجت نظام التمثيل النسبي استنادًا لطبيعة الانقسامات السياسية والمجتمعية

لكن قبل الشروع في دراسة إفرازات نظام التمثيل النسبي لا بُـدّ من بيان مزايا وعيوب هذا النظام للوقوف على قابلياته في الاستيعاب المؤسسي، وتحقيق إدارة ناجعة للتنوع السياسي من عدمها، من خلال الجدول رقم (1) أدناه:

الجدول رقم(1) مزايا وعيوب نظام التمثيل النسبي

ت	المزايا	العيوب
1	التناسبية والعدالة	تمثيل جغرافي ضعيف
2	الشمولية والتنوع	ضعف المساءلة
3	تمثيل الأقليّات	تفكيك النظام الحزبي
4	تمثيل الأحزاب الصغيرة	حكومات ائتلافية
5	أصوات قليلة ضائعة	يعطي سلطة أكثر للأحزاب السياسية
6	سهل بترسيم الحدود	وصول الأحزاب المتطرفة للبرلمان
7	تحجيم الإقطاعيات المحلية	تعددية حزبية مفرطة
8	مشاركة أعلى للناخبين	فوز غير المنتخبين
9	أسهل لانتخاب النساء	الصعوبة والتعقيد

(2) صديق صديق حامد، دور القوانين الانتخابية في الإدارة السلمية للتعددية الإثينية ، ط1، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2015، ص163.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على «آندرو رينولدز» وآخرون، أنواع النظم الانتخابية، ط1، ترجمة كرستينا خوشابا، أربيل، 2007، ص53.

أغلب هذه الميزات والمساوئ ظهرت عند تطبيقه في الحالة العراقية، رغم تفاوتها بحسب ظروف البلاد، والتعديلات التي أجريت على هذا النظام لا سيَّما ما يتعلق بآلية احتساب المقاعد (الباقي الأقوى، وسانت ليغو)، والدوائر الانتخابية الكبيرة والمتوسطة، والقائمة المغلقة والمفتوحة نسبيًا، كل تلك التعديلات أثرت على إدارة التنوع السياسي من حيث المشاركة السياسية، والتمثيل السياسي والمكوناتي، وعدد الأحزاب السياسية ومن ثم على بنية المؤسسات الدستورية.

نظريًا، يتضح من الجدول أعلاه أن نظام التمثيل النسبي يتسم بالشمولية، أي أنه قادر على احتواء جميع الأحزاب السياسية وبمختلف انحداراتها وأيديولوجياتها بما فيها الأحـزاب الصغيرة، وأحـزاب الأقليّات، وكذا تمثيل النوع الاجتماعي (المرأة)، ومن مزاياه التناسبية أيضًا منح الأحزاب السياسية نسبة من المقاعد النيابية تتناسب مع حصتها من الأصوات الانتخابية، ويتصف بالعدالة في توزيع الاستحقاقات الانتخابية من المقاعد استنادًا للآليات التي يعتمدها (الباقي الأقوى- سانت ليغو- دي هونت- المتوسط الأقوى)[3].

نظام التمثيل النسبي يتسم بالشمولية، أي أنه قادر على احتواء جميع الأحزاب السياسية وبمختلف انحداراتها وأيديولوجياتها

(3) فائز ذنون جاسم، أشكال النظم الانتخابية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (22)، كلية التراث الجامعة، 2017، ص200.

كما يوفر هذا النظام أقوى أسباب الشرعية للمجالس النيابية من خلال إدامة زخم المشاركة الانتخابية، بمعنى أنه يحفز الناخبين للمشاركة الانتخابية، وهذا ما لم يتوفر لأي نظام انتخابي آخر من النظم الشائعة الـ (12) نظامًا انتخابيًا سوى النظام المختلط الذي يزيد من فرص المشاركة الانتخابية أيضًا، مع افتراض توافر بقية الشروط القياسية الأخرى التي تؤثر على نسب المشاركة، ويتميز هذا النظام بقلة الأصوات المهدورة أو الضائعة، إذ يعرف نظام التمثيل النسبي

باستخدام آخر صوت انتخابي متبقٍ على عكس نظم الأغلبيّة كنظام الفائز الأول، مما يعطي فرصة لأحزاب الأقليّات والأحزاب الصغيرة بالحصول على تمثيل نيابي في ظل محدودية أصوات ناخبيها، لأنه نظام متقشف جدًا ولا يفرط بالصوت الانتخابي[4].

أضف لذلك سهولة ترسيم الدوائر الانتخابية في هذا النمط من النظم الانتخابية لا سيَّما إذا كانت دوائر انتخابية كبيرة أي على مستوى البلد، أو دوائر انتخابية متوسطة على مستوى المحافظة (وفقًا لحدودها الإدارية)، لأن آليات الاقتراع وفق القوائم الانتخابية مرنة ولها إمكانيات التكيف مع حجم الدوائر الانتخابية، وأخيرًا ميكانزمات هذا النظام تتماشى مع خوارزميات احتساب الكوتا، سواء كوتا الأقليّات أو كوتا النساء، أي أن هذا النظام يوفر سهولة فنية ورياضية في عملية المواءمة بينه وبين طرق احتساب الكوتا. كما أن نظام التمثيل النسبي لا يعطي إمكانية التفوق المطلق لحزب معين في رقعة جغرافية معينة، أي أنه لا يسمح بتأسيس كانتونات حزبية عبر الفوز بالأغلبيّة الساحقة لحزب معين في دائرة انتخابية معينة كبرت أو صغرت، وإنما ترافق هذا النظام السمة التناسبية في الفوز لهذا السبب وصف بـ (التمثيل النسبي)، فعادة ما تتنافس عدة أحزاب على عدد من المقاعد البرلمانية في دوائر انتخابية معينة يصار إلى توزيع مقاعدها على الأحزاب حسب مصفوفة القيمة العددية الأكبر نزولاً إلى أقل قاسم انتخابي[5].

وهناك ميزة أخرى يوفرها نظام التمثيل النسبي أسهمت في إدارة التنوع السياسي، هي التحالفات الانتخابية التي شكلت آليات تعاونية لتعزيز التعايش الحزبي والمكوناتي من خلال ضم عدد من الأحزاب السياسية الممثلة لعدة تيارات واتجاهات فكرية واجتماعية للتركيز على القواسم المشتركة لإضعاف دور الانقسامات الإثنيّة والسياسية، مما يشجع على منح الصوت الانتخابي لمثل هذه التحالفات المتنوعة[6]، ويتضح ذلك في العراق من حجم التحالفات التي كانت في ارتفاع ملحوظ من (20) تحالفًا في انتخابات (2005) إلى (12)

(4) سعد مظلوم العبدلي، الموسوعة التشريعية الانتخابية (الانتخابات العراقية بعد (2003))، مطبعة الشروق، النجف الأشرف، 2016، ص ص68-69.

(5) عبد الله فاضل حسين العامري، التطور التاريخي للانتخابات في العراق (1920-2014)، مجلة دراسات انتخابية، العدد الأول، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 2015، ص ص101-102.

(6) إيمان فخرى، استراتيجية إدارة التنوع العرقي في أندونيسيا، مجلة آفاق آسيوية، العدد (2)، جمهورية مصر العربية، 2017، ص140.

تحالفًا في انتخابات (2010)، ثم (39) في انتخابات (2014) ليتراجع العدد في انتخابات (2018) إلى (27) تحالفًا[7]، والتي حفزت على الاستيعاب المؤسسي داخل المؤسسة التشريعية.

(7) الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات iq.ihec.www

عمليًا، يتبين أن نظام التمثيل النسبي وفي ضوء التجارب الانتخابية في العراق بعد (2005) حقق نوعًا من المثالية من ناحية المشاركة الحزبية والتمثيل السياسي، ومصداق ذلك هو مساهمته في زيادة نسب المشاركة الانتخابية (رغم تذبذبها)، وتوسيع قواعد التمثيل السياسي (الحزبي) إذ ارتفع عدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان من (40) حزبًا في عام (2005) إلى (107) أحزاب في عام (2018)، كما في الجدول أدناه، وتمثيل مختلف المكونات، كما راعى نظام التمثيل النسبي حقوق الأقليّات والمرأة وفسح مجال المشاركة للجميع في السلطة، وساهم في تحقيق التمثيل الجغرافي (المناطقي)، بذلك استطاع هذا النظام إفراز مؤسسة (تشريعية) تضم مختلف المجموعات السياسية والاجتماعية. ومن جانب آخر فقد اسهم هذا النظام الانتخابي في ترسيخ شرعية النظام السياسي من الناحية الشكلية لكنه لم يسهم فيها من الناحية الموضوعية فبرزت أزمات كثيرة نتج عنها عدم استقرار سياسي ملحوظ[8].

اسهم هذا النظام الانتخابي في ترسيخ شرعية النظام السياسي من الناحية الشكلية لكنه لم يسهم فيها من الناحية الموضوعية فبرزت أزمات كثيرة نتج عنها عدم استقرار سياسي ملحوظ

(8) أحمد غالب محي، نظام التمثيل النسبي وأثره في بنية النظام السياسي والحكم الرشيد في العراق بعد العام (2005)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (4)، الجامعة العراقية، 2019، ص4.

الجدول رقم (2) عدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان (2005-2018)

ت	الانتخابات	عدد الأحزاب
1	انتخابات الجمعية الوطنية (2005)	40
2	انتخابات الدورة النيابية الأولى (2005)	43
3	انتخابات الدورة النيابية الثانية (2010)	134
4	انتخابات الدورة النيابية الثالثة (2014)	157
5	انتخابات الدورة النيابية الرابعة (2018)	107

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات iq.ihec.www

إلا أن أحد أهم معايير الديمقراطية وهي المشاركة الفعالة[9]، بدت في تراجع ملحوظ خصوصًا في الدورة الانتخابية الرابعة عام (2018)، وهذا ما يتضح من خلال مراجعة الجدول رقم (3) أدناه عبر مقارنة المجموع الكلي للناخبين بعدد المصوتين، رغم أن أحد حسنات هذا النظام الانتخابي هو رفع معدلات المشاركة الانتخابية، ولعل ضعف وتراجع المشاركة الانتخابية الانتخابية الشعبية ما هو إلا دليل ومؤشر على أن السلطة السياسية غير معبرة عن الرأي العام ولا تحقق المصلحة العامة، في الوقت الذي يتطلب فيه الأمر المشاركة الواسعة والفاعلة لكل المكونات لتحقيق الشرعية والديمقراطية[10].

(9) تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص ص 25-26.

(10) أزهار عبد الله حسن وشيماء جمال محمد، آليات إصلاح النظام الانتخابي في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد (43)، جامعة كركوك، 2022، ص251 وما بعدها.

الجدول رقم (3) نسب المشاركة الانتخابية

ت	الانتخابات	عدد الناخبين	عدد المصوتين	النسبة المئوية
1	انتخابات الجمعية الوطنية (2005)	14.200.000	8.456.266	58.6%
2	انتخابات الدورة النيابية الأولى (2005)	15.568.702	11.888.909	76.3%
3	انتخابات الدورة النيابية الثانية (2010)	19.240.092	11.888.906	63.3%
4	انتخابات الدورة النيابية الثالثة (2014)	22.000.000	13.640.000	62.2%
5	انتخابات الدورة النيابية الرابعة (2018)	24.349.357	10.840.998	44.52%

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

على الرغم من ارتفاع عدد الناخبين من دورة إلى أخرى بحكم دخول تولدات جديدة، إلا أن نسب المشاركة كانت بتراجع مستمر، مع ازدياد عدد المقاعد من (275) مقعدًا إلى (329) مقعدًا، انسجامًا مع الزيادة السكانية، وهذا التراجع ناجم عن عن قناعات الناخبين بفشل الأحزاب السياسية بالرغم من تقادم العملية السياسية في العراق.

أما ما يتعلق بالمعارضة البرلمانية التي لا يكاد يخلو منها أي نظام برلماني مهما بلغت درجة مثاليته، فقد أخفق نظام التمثيل النسبي في العراق في تحقيقها، لأنها تعتمد على عامل أساسي وهو مقدار ما حصلت عليه من شرعية من المواطنين، وبما أن نظام التمثيل النسبي هو أحد نظم الاقتراع التي تقوم بتحويل الأصوات المدلى بها إلى مقاعد في البرلمان للأحزاب والقوى السياسية المتنافسة، فالفرضيات الثابتة في عالم النظم الانتخابية هي أن المعارضة البرلمانية تكون في أضعف صورها في حال استخدام أحد أشكال نظم التمثيل النسبي[11]، وهذا ما بدا جليًا بعدم تأسيس أو قيام معارضة منظمة داخل البرلمان العراقي بين عامي (2005-2018).

(11) عبد الجبار عيسى عبد العال ومحمد سليمان سعيد الشمري، علاقة أنظمة الاقتراع بالمعارضة البرلمانية، مجلة المعهد، العدد (0)، معهد العلمين للدراسات العليا، 2020، ص ص89-90.

وعودًا على ذي بدء، إذا كان نظام التمثيل النسبي قد نجح إلى حدٍ ما في إدارة التنوع السياسي وتعزيز الاستيعاب المؤسسي للأحزاب السياسية للأعوام (2005-2018)، إلا أنه وحسب استبانة (مشروع قياس مؤشر الديمقراطية في العراق) التي أجريت على آخر ممارسة انتخابية لنظام التمثيل النسبي، لوحظ ما يلي[12]:

(12) مجموعة باحثين، مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق، ط1، دار قناديل للنشر والتوزيع، بغداد، 2018، ص93 وما بعدها.

1- تكريس عدم الاستقرار السياسي، لإفراز حكومات ائتلافية (توافقية) ضعيفة.

2- غياب معارضة حقيقية فاعلة ومنظمة.

3- إعادة إنتاج قوى سياسية وتحالفات تقليدية.

4- توظيف الانتماءات الإثنيّة (الدينية، القومية، القبلية) في العمليات الانتخابية.

العلاقة بين النظام الانتخابي وبنية المؤسسات الدستورية تجسدت عبر توسيع قواعد التمثيل للتنوع السياسي (الحزبي) في المؤسسة (التشريعية)

هكذا، يتضح أن العلاقة بين النظام الانتخابي وبنية المؤسسات الدستورية تجسدت عبر توسيع قواعد التمثيل للتنوع السياسي (الحزبي) في المؤسسة (التشريعية) التي غمرتها الأحزاب السياسية على مختلف انتماءاتها ومن ثم انعكاس ذلك التنوع السياسي في السلطة التنفيذية بسبب اعتماد الديمقراطية التوافقية[13].

(13) أحمد غالب محي، مصدر سبق ذكره، ص2.

ثانياً- إدارة التنوع السياسي بنظام الصوت الواحد غير المتحول

يتصف نظام الصوت الواحد غير المتحول والذي ضمه المشرع العراقي إلى عائلة التعددية الأغلبيّة (نظام الفائز الأول)[14] بمجموعة من المزايا والعيوب كما في الجدول رقم (4) أدناه، إذ يبدو أن عيوبه مست وبشكل واضح التمثيل السياسي والمكوناتي إضافة لتمثيل النوع، فضلاً عن ابتعاده عن معايير العدالة بسبب الهدر في الأصوات وحالة اللاتناسبية التي أثبتتها معظم التجارب الانتخابية في ظل هذا النظام[15].

(14) باسم محمد عريان شهاب وسنبل عبد الجبار أحمد عباس، النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020، مجلة حولية المنتدى، العدد (49)، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، 2022، ص305.

الجدول رقم (4) مزايا وعيوب نظام الصوات الواحد غير المتحول

ت	المزايا	العيوب
1	تمثيل الأحزاب الصغيرة	قد لا يسهم في تمثيل الأحزاب الصغيرة غير المنظمة
2	تمثيل الأقليّات	قد يمنح الأحزاب الكبيرة مقاعد إضافية
3	تمثيل المستقلين	انقسامات في صفوف الحزب
4	تنظيم الأحزاب لنفسها	هدر الأصوات
5	تنظيم الأحزاب لناخبيها	لا يحفز الأحزاب على توسيع قواعد المؤيدين
6	سهل الفهم والتطبيق	ضعف العدالة واللاتناسبية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على «آندرو رينولدز» وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص53.

(15) علي مهدي، نظام الصوت الواحد غير المتحول بين النكوص والفرص المتاحة، شبكة النبأ المعلوماتية، الموقع الإلكتروني: https://annabaa.org/

يبدو أن كفة الحسنات متساوية مع المساوئ من الناحية النظرية، إلا أن التطبيق العملي في الانتخابات التشريعية المبكرة عام (2021) طغت العيوب على المزايا، حتى أن الاستفادة من مزايا النظام كانت مشروطة، فأغلب الأحزاب الصغيرة لم تستفد من نظام الصوت الواحد غير المتحول لعدم كفاية الخبرة والتعبئة التنظيمية سواء للمرشحين أو للأحزاب، وبسبب تقديم مرشحين بأعداد كبيرة مما أدى إلى تشتيت الأصوات بين مرشحيها، وأتاح للأحزاب الكبيرة كسب أعداد إضافية من المقاعد، حيث استبعد (96) حزبًا من التمثيل النيابي من أصل (108) أحزاب متنافسة[16].

(16) بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

أما الأقليّات فهي الأخرى لم تستفد من مزايا هذا النظام لولا فكرة الكوتا لضمان مشاركة جميع المكونات في المجتع العراقي وتمثيلهم في مجلس النواب، والتي عدت نظام الدوائر الانتخابية المتعددة غبنًا وإجحافًا لها بتبرير أنها لا تملك أغلبيّة مطلقة في الدوائر الانتخابية، حيث إن أبناءها منتشرون في محافظات متعددة[17]، فأقحم المشرع العراقي ضمانة أخرى للأقليّات في القانون الانتخابي لتبديد هواجس الخوف من عدم حصولها على تمثيل في البرلمان، تمثلت بعد البلد دائرة انتخابية واحدة، إذ حصلت المكونات الخمس على مقاعدها الـ (9) بمجموع أصوات انتخابية (100.695)[18].

(17) عبد الله فاضل حسين العامري، مصدر سبق ذكـره، ص106.

(18) الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات iq.ihec.www

لم يدعم نظام الصوت الواحد فرص المرشحين المستقلين، بسبب تشتيت الأصوات الانتخابية أولًا، وضعف التسويق الانتخابي ثانيًا، الأمر الذي انعكس على نتائج الخارطة البرلمانية التي بدت تفتقر إلى شريحة مهمة من شرائح المجتمع، فمن بين (789) مرشحًا لم يتأهل إلى سدة السلطة التشريعية سوى (43) نائبًا، رغم قدرة ذلك النظام على تمثيل المستقلين لأنه أقرب إلى نظم التعددية الأغلبيّة.

لم يدعم نظام الصوت الواحد فرص المرشحين المستقلين، بسبب تشتيت الأصوات الانتخابية أولًا، وضعف التسويق الانتخابي ثانيًا

يبدو أن النظم الانتخابية التي تعتمد على نظام الأغلبيّة لا تملك سجلاً جيدًا في إدارة التنوع السياسي بين الأحزاب السياسية والمكونات المجتمعية لا سيَّما المتمركزة في مناطق جغرافية منفصلة، لأنه يعطي سيطرة كاملة لبعض الأحزاب على دوائر انتخابية معينة، مما يحرم بعض الأحزاب والأقليّات من التمثيل البرلماني كما لا يفسح المجال أمام المرأة، وقد تكون مثل هذه النماذج الانتخابية داعمة للخطاب الإثنيّ خصوصًا لدى المجاميع الإثنيّة المسيطرة نظرًا لاعتمادها على قواعدها الإثنيّة[19].

(19) آندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، ط2، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، 2010، ص142.

إلا أنه وبسبب حداثة العهد الديمقراطي في العراق وحاجته إلى المزيد من التراكم الانتخابي، استخدم العراق في عام (2021) نظامًا انتخابيًا أقل ما يقال عنه بأنه هجين (hybrid)، أي مركب لا

يمكن حصره بشكل دقيق ضمن نظام الفائز الأول كما نعته المشرع العراقي[20]، لأن أصل هذا النظام يقوم على دوائر أحادية العضوية أي لكل دائرة ممثل واحد، إلا أن ما جرى تطبيقه في العراق يعتمد الدوائر المتعددة العضوية، لذا ينسب من حيث آليات التصويت واحتساب المقاعد وطرق توزيع الدوائر الانتخابية إلى نظام الصوت الواحد غير المتحول، الذي يعد من النظم التفضيلية التي لا يمكن إدراجها ضمن أي من عائلات التعددية الأغلبيّة أو التمثيل النسبي، ولا حتى من النظم الانتخابية المختلطة، لأنها تميل إلى إفراز نتائج تقع في الوسط بين نظم التمثيل النسبي ونظم الأغلبيّة[21].

(20) المادة (15/ ثالثا) من قانون انتخاب مجلس النواب رقم (9) لسنة (2020).

(21) عمار صالح جبار البهادلي، نظام التمثيل النسبي في العراق للمدة (2005 – 2018) دراسة تقويمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019، ص38.

إذ كشفت التجربة الانتخابية لعام (2021) عن خلل في التمثيل، حيث أدى اعتماد نظام الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبيّة البسيطة في الانتخابات العامة إلى تشوه كبير في مسألة تمثيل الأصوات الأمر الذي انعكس على تمثيل التنوع السياسي (الحزبي)، وتمثيل الأقليّات، وتمثيل النساء والأفراد المستقلين، والمعطيات المدرجة في الجدول رقم (5) أدناه تبيّن العديد من تلك الإشكاليّات التي أفرزها (الصوت الواحد غير المتحول):

جدول رقم (5) يبين الأصوات الانتخابية للدورة النيابية الخامسة لعام (2021)

ت	المعطيات	الأصوات
1	مجموع الناخبين	22.116.368
2	مجموع المصوتين	9.629.601
3	الأصوات الصحيحة	8.854.025
4	الأصوات الضائعة	5.115.237
5	الأصوات الباطلة	722642

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات iq.ihec.www

ومن خلال التركيز على الفارق بين عدد الناخبين وعدد المصوتين يبدو أن نسبة العزوف هي الأكثر ارتفاعًا منذ عام (2005)، إذ بلغ عدد المقاطعين للانتخابات (12.486.767)، وهذا ما يؤشر للوهلة الأولى

ضعف نظام الصوت الواحد غير المتحول في استقطاب الناخبين، استنادًا لفرضية أن السلوك الانتخابي هو انعكاس للنظام الانتخابي وتأثر بالبيئة الاجتماعية[22].

كما أن عدد الأصوات الضائعة والتي بلغت أكثر من (5.000.000) يدعم حقيقة أن النظم الأغلبيّة فيها نسبة عالية من الأصوات المهدورة، وهذا بحد ذاته يضعف فرص تمثيل الإرادة الشعبية على صورتها الحقيقية، وعليه ليس غريبًا أن تكون درجة الرضا بالبرلمان متدنية، إذ لم يتمكن أكثر من نصف المشاركين في الانتخابات من انتخاب نائب يمثلهم بسبب نسبة الأصوات المهدورة، لذا اعتبر النظام بمثابة انتكاسة للديمقراطية، لأنه شجع على الولاءات الضيقة كالعشائرية والعائلية والطائفية والإقليميّة على حساب الثوابت الوطنية الأوسع[23]، ناهيك عن أن العدد المرتفع من الأصوات الباطلة يُعزى إلى عاملين، الأول يتمثل بعدم وضوح آليات الاقتراع وتعقد القوائم الانتخابية بسبب تداخل أسماء المرشحين والدوائر الانتخابية، والثاني رغبة بعض الناخبين في إبطال ورقة الاقتراع كأسلوب للاحتجاج السياسي.

(22) خميس حزام والي ورياض غازي البدران، أثر تعدد العمليات الانتخابية في تطور سلوك الناخب العراقي بعد عام (2003)، مجلة قضايا سياسية، العددان (48-49)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017، ص65 وما بعدها.

(23) وليد عبد الهادي العويمر وهاشم محمد الطويل، قوانين الانتخابات النيابية الأردنية وأثرها في الإصلاح السياسي، مجلة دراسات إقليمية، العدد (28)، جامعة الموصل، 2012، ص263.

جدول رقم (6) يبين معطيات انتخابات الدورة النيابية الخامسة لعام (2021)

ت	المعطيات	العدد
1	عدد المرشحين	3225
2	الائتلافات المشاركة	21
3	الأحزاب المشاركة	108
4	الأفراد المشاركون (المستقلون)	789
5	النساء المشاركات	951
6	عدد مقاعد الائتلافات الفائزة	138
7	عدد مقاعد الأحزاب الفائزة	148
8	عدد مقاعد الأفراد المستقلين	43
9	عدد مقاعد النساء الفائزات	95
10	عدد مقاعد الأقليّات	9

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي

للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات iq.ihec.www

ومن خلال مقاطعة البيانات والأرقام في الجدول أعلاه نستشف جملة ملاحظات، أبرزها تراكمات هذا النظام الانتخابي، منها انخفاض حجم الترشيح وهو مظهر من مظاهر المشاركة السياسية، إذ يعد حجم الترشيح ومعدل التنافس الانتخابي على المقعد النيابي سواء على مستوى الدائرة الانتخابية أو على مستوى الوطن أحد مؤشرات تفاعل الهيأة الناخبة مع العملية الانتخابية، ومدى تأثير الانتخابات وتعددها على تطور الوعي الانتخابي للجسم الانتخابي. أما من ناحية مشاركة الناخبين في تلك الانتخابات فتعد الأقل قياسًا بجميع الدورات السابقة بعد عام (2005)، ويرجع ذلك إلى الشعور بالاغتراب والقناعة لدى الناخبين بعدم إمكانية إحداث التغيير[24]، ويتضح ذلك عبر إجراء مقارنة بين أعداد المرشحين في ظل نظام التمثيل النسبي وأعداد المرشحين في ظل نظام الصوت الواحد غير المتحول كما في الجدول رقم (7) أدناه:

(24) خميس حزام والي ورياض البدران، مصدر سبق ذكره، ص79.

جدول رقم (7) يبين الفرق بين عدد المرشحين في ظل نظام التمثيل النسبي ونظام الصوت الواحد غير المتحول

ت	النظام الانتخابي	عدد المرشحين
1	التمثيل النسبي (2005)	7761
2	التمثيل النسبي (2005)	7655
3	التمثيل النسبي (2010)	6234
4	التمثيل النسبي (2014)	9039
5	التمثيل النسبي (2018)	6982
6	الصوت الواحد غير المتحول (2021)	3225

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات iq.ihec.www

كما يلاحظ استمرار تراجع أعداد ظاهرة الائتلافات الانتخابية، فبعد أن تنافس (25) ائتلافًا في انتخابات عام (2018) انخفض العدد إلى (21) تحالفًا في انتخابات عام (2021) كون هذا النظام لا يشجع فكرة

التحالفات، وإنما يعتمد على قدرات الأحزاب في توزيع مرشحيها على الدوائر الانتخابية وتوجيه ناخبيها، إذ إن الهدف من استراتيجية التحالفات هو توسيع قواعد التصويت الجماهيري لتجميع العدد الأكبر من المقاعد البرلمانية وتشكيل الكتلة الأكبر سعيًا للوصول إلى السلطة التنفيذية، لا سيَّما بعد تغيير النظام الانتخابي والانتقال من نظام نسبي إلى نظام أكثري (غريب) حيث ازدادت تطلعات التحالفات والأحزاب والمرشحين الأفراد في الحصول على تمثيل داخل المجلس النيابي في أجواء سادها التنافس الانتخابي الحاد بين القوى السياسية التقليدية والقوى الناشئة[25].

أخيرًا، إذا كان هذا النظام قد تمكن من تقليل عدد الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان وتحجيم التعددية المفرطة، فإنه لم يتمكن من تحقيق ركن من أركان الديمقراطية ألا وهي المعارضة، على اعتبار أن الأخيرة تكون في أوج قوتها في ظل نظم التعددية الأغلبيّة[26].

إذن التمحيص الدقيق لنتائج هذا النظام الانتخابي (الصوت الواحد غير المتحول) تؤكد عدم قدرته على الاحتواء المؤسسي من الناحية التمثيلية، وأقل ما يوصف بالتمثيل المشوه وغير المتوازن، إذ يتضح أن هناك تمثيلاً للأحزاب السياسية وبعض المستقلين والمرشحين من الأقليّات والنساء في البرلمان، إلا أن التمثيل الأوسع برز على مستوى الأحزاب السياسية الكبيرة، فمن آثار هذا النظام زيادة في عدد مقاعد الأحزاب الكبيرة وتقليل المقاعد للأحزاب الصغيرة[27].

وعليه، فإن النظام الانتخابي الجديد (الصوت غير المتحول)، لم يفلح بخفض عدد أعضاء السلطة التشريعية انسجامًا مع المطالب الشعبية. إلا أنه جاء بتغييرات أهمها اعتماد الترشيح الفردي بجعل الأقضية مناطق انتخابية مما وضع الحد من التهافت على السباق الانتخابي للكيانات الوهمية التي لا تمتلك تمثيلاً محتملاً. كما أنه منع انتقال النائب أو الكتلة أو الحزب الفائز إلى ائتلاف أو حزب أو كتلة وضع حد للتوافق والمساومات السياسية ومنع تمزيق الائتلافات والكيانات الحزبية مما أسهم في حماية النظام الحزبي[28]. ومن أبرز

(25) علي سعدي عبد الزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام (2021): دراسة تحليلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021، ص3.

(26) عبد الجبار عيسى عبد العال ومحمد سليمان سعيد الشمري، مصدر سبق ذكره، ص98.

(27) محمد سليمان الشمري، أثر تغيير النظام الانتخابي في النظام الحزبي في اليابان، مجلة إنكي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (1)، تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في العراق وجمعية إنكي العلمية، 2021، ص92.

(28) علي سعدي عبد الزهرة، مصدر سبق ذكره، ص6 وما بعدها.

آثار وتداعيات هذا النظام[29]:

1- تضخيم الأحزاب الكبيرة: إذ انتزعت مقاعد برلمانية من الأحزاب الصغيرة وأضيفت إلى مقاعد الأحزاب والائتلافات الكبيرة.

2- تعزيز الطائفية السياسية: العرف السياسي الذي انتشر بعد عام (2003) والذي يقضي بتوزيع المناصب السيادية بين المكونات والأطياف وفقًا لاعتبارات ضيقة دون مراعاة لمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة.

3- ترسيخ نظام التوافقية: عبر مفاهيم مشاركة جميع القوى الممثلة للإرادة الشعبية في السلطة، وتوجهها نحو تبادل المناصب السياسية دون وجود للمعارضة في هذه المشاركة، وذلك من خلال حكومات ائتلافية رسخت من جديد ما يعرف بالديمقراطية التوافقية.

4- سيطرة الكتل والأحزاب على العملية السياسية: وذلك عبر مشاركة أكثر من (50) حزبًا سياسيًا، و(200) كيان سياسي في كل انتخابات، حتى أصبح حال المؤسسات خاضعًا إلى سيطرة تلك الكتل والأحزاب الكبيرة.

مزق الصراع الانتخابي القائم على الهويات الفرعية الضيقة (الدينية، العرقية، الحزبية، الطائفية، العشائرية) رابطة المواطنة

5- تراجع مبدا المواطنة: إذ مزق الصراع الانتخابي القائم على الهويات الفرعية الضيقة (الدينية، العرقية، الحزبية، الطائفية، العشائرية) رابطة المواطنة.

6- غياب العدالة الانتخابية: ففي كل دورة انتخابية يظهر نظام انتخابي جديد يلغي النظام السابق، ثم يظهر الجدل بسبب النتائج الانتخابية ويتأخر تشكيل الحكومة ويعم عدم الاستقرار السياسي في مفاصل الدولة.

7- تغيير الخارطة السياسية: تمخضت الانتخابات التشريعية المبكرة لعام (2021) بفعل نظام الصوت غير المتحول، بتغييرات جوهرية منها، تقسيم الدوائر الانتخابية المتعددة في المحافظة الواحدة، والفائز هو الحاصل على أعلى الأصوات، وهذا ما أدى إلى اختزال عدد الكيانات والأحزاب والائتلافات السياسية، ودخل إلى مجلس النواب لأول مرة أعضاء مستقلون كممثلين عن الإرادة الشعبية،

(29) هيفاء راضي جعفر، الآثار والتداعيات على المشاركة الانتخابية في ظل قانون انتخاب مجلس النواب رقم (9) لسنة (2020)، مجلة رسالة الحقوق، العدد (3)، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2022، ص425 وما بعدها.

لتغادر بالمقابل رموز سياسية مكثت طويلاً في البرلمان.

8- انقسامات حزبية: الملاحظ أنه بعد انتخابات (2021) برزت خلافات داخل المكونات والأحزاب نفسها، الأمر الذي وصل حد كسر الإرادات بين الأطراف المشتركة في العملية السياسية، وهذا يرجع إلى عامل المصالح الحزبية والمكوناتي والشخصية لكن لا يغفل العامل الأهم وهو النظام الانتخابي.

9- إشكالية الكتلة النيابية الأكثر عددًا: لطالما كانت سببًا مباشرًا في تأخر تشكيل الحكومات لا سيما بعد عام (2021)، إذ لم ينجح الصوت غير المتحول في تحديد ملامح الكتلة النيابية الأكبر عددًا.

10- الأغلبيّة بدل التوافقية: نهج سياسي جديد مخالف للمسار السابق القائم على التوافقية، إذ اتجهت بعض الكتل الفائزة إلى تشكيل ائتلاف قائم على الأغلبيّة العددية، إلا أنه تعثر بسبب التفسيرات القضائية، وإذا ما تحقق مستقبلاً فسيسهم بدخول معارضة للبرلمان.

هذا النظام الانتخابي كان ضعيفًا إلى حدٍ ما في إدارة التنوع السياسي الحزبي لأسباب كثيرة من بينها، أن هذا النموذج الانتخابي لم يعطِ خيارات واسعة للناخبين

مما سبق نستنتج أن هذا النظام الانتخابي كان ضعيفًا إلى حدٍ ما في إدارة التنوع السياسي الحزبي لأسباب كثيرة من بينها، أن هذا النموذج الانتخابي لم يعطِ خيارات واسعة للناخبين، كما أخفق النظام في تغيير اتجاهات الناخبين التصويتية الإثنيّة بعيدًا عن مفاهيم الطائفية. ولم ينجح في تحقيق أغلبيّة متماسكة قادرة على تسمية كابينة وزارية فاعلة وبرلمان مستقر يلبي طموحات الناخبين. فضلاً عن الأسباب السياسية والفنية التي مر ذكرها.

الخاتمة

يتبين من ادبيات النظم الانتخابية ووحي التجربة العراقية أن المقارنة النظرية والعملية بين نظام التمثيل النسبي ونظام الصوت الواحد غير المتحول فيما يتعلق بإدارة التنوع السياسي تُظهر امكانيات التمثيل النسبي في إدارة التنوع السياسي والاجتماعي لا بل إدارة الصراع في مجتمعات ما بعد النزاع، عكس نظام الصوت الواحد غير المتحول

الذي يُعد من جنس النظام الاغلبي المعروف بضعف آلياته في ادارة التنوعات السياسية او الاجتماعية المعقدة والمتداخلة، وربما يرجع الامر لكون التمثيل النسبي نظاماً وسطاً وتوفيقياً يعطي كل ذي حق حقه بعيداً عن الظلم وقريبا من مقتضيات العدالة، أي إنه استراتيجية تساومية يوفر الحلول والقواسم المشتركة، ولا يحبذ اللعبة الصفرية التي عادة ما تنتهي اليها الانتخابات التي تستعمل أحدى نظم التعددية الاغلبية لا سيما في مناطق الانقسام الحزبي والمجتمعي، وهذا ما اثبتته التجارب العالمية بشكل عام والتجربة العراقية بشكل خاص.

الاستنتاجات:

1- يميل نظام التمثيل النسبي الى وضع علاج مؤسساتي (البرلمان) عبر تمثيل مختلف الاتجاهات السياسية والحزبية، وهذا ما قد يخفق الصوت الواحد غير المتحول في تحقيقه.

2- الاقرب الى اشتراطات الشرعية هو التمثيل النسبي، في حين تبتعد نظم الاغلبية عنها.

3- نمو ظاهرة التحالفات حالة صحية تؤكد امكانية الاستقطاب بين مختلف الاحزاب السياسية (الالتئام) وهذه الظاهرة لا تنمو الا في اجواء التمثيل النسبي وتكسل في التعددية الاغلبية.

4- المشاركة الشعبية ترتفع مستوياتها في ظل التمثيل النسبي، بينما تتراجع مستوياتها في ظل النظم الاغلبية والحالة العراقية (2021) مصداقاً لذلك.

5- بالرغم من ان الصوت الواحد غير المتحول مشجع على بناء معارضة منظمة ومنتظمة، الا انه اخفق في التجربة العراقية.

التوصيات:

1- الابتعاد عن تطبيق اي من نظم التعددية الاغلبية في العراق على المدى القريب، لانها قد تفضي الى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

2- الحاجة الى معلومات دقيقة عن النفوس السكاني.

3- ترسيم الدوائر الانتخابية بشكل دقيق.

4- استمرار حملات التثقيف الانتخابي.

المصادر

اولاً- القوانين

1- المادة (15/ ثالثا) من قانون انتخاب مجلس النواب رقم (9) لسنة (2020).

ثانياً- الكتب

1- «آندرو رينولدز» وآخرون، أنواع النظم الانتخابية، ط1، ترجمة كرستينا خوشابا، أربيل، 2007.

2- آندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية، ط2، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، 2010.

3- تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة محمد فاضل طباخ، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010.

4- سعد مظلوم العبدلي، الموسوعة التشريعية الانتخابية (الانتخابات العراقية بعد (2003))، مطبعة الشروق، النجف الأشرف، 2016.

5- صديق صديق حامد، دور القوانين الانتخابية في الإدارة السلمية للتعددية الإثينية ، ط1، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2015.

6- علي سعدي عبد الزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام (2021): دراسة تحليلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2021.

7- مجموعة باحثين، مؤشر حوكمة للتحول الديمقراطي في العراق، ط1، دار قناديل للنشر والتوزيع، بغداد، 2018.

ثالثاً- المجلات والدوريات

1- أحمد غالب محي، نظام التمثيل النسبي وأثره في بنية النظام السياسي والحكم الرشيد في العراق بعد العام (2005)، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (4)، الجامعة العراقية، 2019.

2- أزهار عبد الله حسن وشيماء جمال محمد، آليات إصلاح النظام الانتخابي في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد (43)، جامعة كركوك، 2022.

3- إيمان فخرى، استراتيجية إدارة التنوع العرقي في أندونيسيا، مجلة آفاق آسيوية، العدد (2)، جمهورية مصر العربية، 2017.

4- باسم محمد عريان شهاب وسنبل عبد الجبار أحمد عباس، النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020، مجلة حولية المنتدى، العدد (49)، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، 2022.

5- خميس حزام والي ورياض غازي البدران، أثر تعدد العمليات الانتخابية في تطور سلوك الناخب العراقي بعد عام (2003)، مجلة قضايا سياسية، العددان (48-49)، كلية

العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2017.
6- زهراء عبد الأمير الحربي، مستقبل إدارة التنوع وآلياته في العراق، مجلة إنكي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (3)، جمعية إنكي العلمية ومركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في العراق، شباط 2022.
7- عبد الجبار عيسى عبد العال ومحمد سليمان سعيد الشمري، علاقة أنظمة الاقتراع بالمعارضة البرلمانية، مجلة المعهد، العدد (0)، معهد العلمين للدراسات العليا، 2020.
8- عبد الله فاضل حسين العامري، التطور التاريخي للانتخابات في العراق (1920-2014)، مجلة دراسات انتخابية، العدد الأول، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 2015.
9- فائز ذنون جاسم، أشكال النظم الانتخابية، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد (22)، كلية التراث الجامعة، 2017.
10- محمد سليمان الشمري، أثر تغيير النظام الانتخابي في النظام الحزبي في اليابان، مجلة إنكي للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (1)، تصدر عن مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في العراق وجمعية إنكي العلمية، 2021.
11- هيفاء راضي جعفر، الآثار والتداعيات على المشاركة الانتخابية في ظل قانون انتخاب مجلس النواب رقم (9) لسنة (2020)، مجلة رسالة الحقوق، العدد (3)، كلية القانون، جامعة كربلاء، 2022.
12- وليد عبد الهادي العويمر وهاشم محمد الطويل، قوانين الانتخابات النيابية الأردنية وأثرها في الإصلاح السياسي، مجلة دراسات إقليمية، العدد (28)، جامعة الموصل، 2012.

رابعاً- الاطاريح والرسائل

1- عمار صالح جبار البهادلي، نظام التمثيل النسبي في العراق للمدة (2005 – 2018) دراسة تقويمية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019.

خامساً- البيانات

1- بيانات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

الانترنت

1- علي مهدي، نظام الصوت الواحد غير المتحول بين النكوص والفرص المتاحة، شبكة النبأ المعلوماتية، الموقع الإلكتروني: https://:org.annabaa/
2- الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات: iq.ihec.www